# الفصل الثالث

## المقارنة بين مبدأ الشورى في الإسلام والنظام السياسي في ليبيا

لما كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة بيان مضمون مبدأ الشورى في الإسلام ومدى الالتزام به في الحكم على صعيد التطبيق من خلال نظم الحكم المختلفة التي شهدتها ليبيا منذ أن أصبحت ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، فإن البحث يقتضي استعراض مختلف المراحل السياسية التي عرفتها ليبيا منذ إعلان استقلالها عن إيطاليا الاستعمارية في 1951/12/24م، وإلى الآن، وإذا كانت هذه الفترة من الزمن وفي تاريخ ليبيا قصيرة جدًا، فإن نظم الحكم التي توالت على ليبيا شملت أشكالاً متنوعة هي النظام الملكي، والجمهوري والجماهيري وأخيرًا النظام القائم حاليًا الذي لا زال في مرحلة التكوين بعد أن انهارت كافة مؤسسات الحكم السابق، الأمر الذي يتطلب المقارنة بين مبدأ الشورى في الإسلام كما جاء بيانه في الفصل الأول من البحث والنظام السياسي في ليبيا حسب أنظمة الحكم المتعاقبة من ناحية مصدر الشورى وبالمقابل مصادر كل من المؤسسات السياسية للنظام الملكي والنظام الجماهيري والنظام المؤقت القائم حالياً، كما سيتم المقارنة بين سلطات هذه المؤسسات مع سلطات مجلس الشورى في النظام الإسلامي وطرق اختيار أعضائها، ومدى التزام هذه المؤسسات السياسية بمبدأ الشورى في الإسلام من ناحية التطبيق الفعلي له، بدءًا بمرحلة النظام الملكي فالنظام الجماهيري (سلطة الشعب) وأخيرًا نظام الحكم القائم حاليًا، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

## المبحث الأول: الشورى في نظام الحكم الملكي

لم يكن في الإسلام صورة معينة لتطبيق الشورى ولا نظام محدد لإجرائها، وذلك لأن هذا الأمر لا يجوز فرضه على الناس بطريقة واحدة لا تتغير، وإنما يجب أن يراعى فيه ظروف الزمان والمكان.[317]

كما أن نظام الانتخاب لم يكن معروفاً في الإسلام إنما كان هناك الاختيار الطبيعي الممثل لإرادة الشعب والذي بموجبه تبوأ صدارة الأمة العديد من الشخصيات الهامة، إلا أنه بتغيير الأحوال والأزمان جعل من الأفضل الاستفادة من التجارب ما دامت مفيدة ومناسبة في آن واحد، كما أن نظام الشورى لم يكن نظام فردي رغم أنه يقوم على الحرية الفردية، كما أن الأمة تعين من أفرادها في إدارة نظامها السياسي ليكون نظاماً يختاره الفرد ويرضاه، وتختار رئيس الدولة ببيعة رضائية يتم تفويضه من قبل الأمة ليكون نائباً عنها.

كما عرف التاريخ السياسي المعاصر، لا سيما في العالم الثالث العديد من الدول التي صاغت دساتيرها على درجة عالية من الروح الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات الإنسانية، غير أن هذه الدساتير بقيت مجرد نصوص جميلة وحبر على ورق، أما النظام السياسي في تلك الدول فقد بقي بكل أجهزته ومؤسساته وبتوجيهاته وممارساته بعيداً عما ورد في تلك الدساتير بل ومتناقضاً معها.

فما الذي حدث بالنسبة للدستور الليبي؟!

- كان بإمكان بناة دولة الاستقلال أن يتعللوا بأن الدستور كان فوق المستوى السياسي للشعب الليبي.

---

(317) عبد الشافي. شوقي. 1977. الشورى في الفكر والممارسة، ندوة الشورى والديمقراطية عنوان المحاضرة: الشورى أساس النظام السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية. ط1. ص 210.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

- وكان بإمكانهم أن يتعللوا بالمحددات والمعوقات والمكبلات المحلية الكثيرة ... الأمية، الفقر وشح المواد.. انعدام الخبرة والتجربة الإدارية وحتى السياسية.

- كما كان بإمكانهم أن يتعللوا بالأخطار والطماع التي تستهدف بلادهم ... وبانتشار النظم الشمولية الدكتاتورية في معظم الدول العربية والأفريقية والإسلامية.

كان بإمكانهم التعلل بكل ذلك أو بعضه لتجاهل الدستور وأحكامه، وأن يضعوه وراء ظهورهم، بافتعال المبررات والأسباب للتخلص عليه أو حتى تعطيله كلما عن لهم ذلك.

غير أنهم لم يجنحوا على الإطلاق ولو على نطاق جزئي أو عارض ... وإن المتابع المنصف لمسيرة دولة الاستقلال في ليبيا لا يملك إلا أن يقر بأن بناة دولة الاستقلال وفي مقدمتهم الملك إدريس رحمه الله حرصوا رغم كافة المكبلات والمعوقات الداخلية والطماع والمؤامرات الخارجية، على دستورية كافة سياساتهم وممارساتهم منذ اللحظات الأولى لإعلان دولة الاستقلال وعلى امتداد أعوامها الثمانية عشر.

فما أن أعلن الملك إدريس عن استقلال ليبيا في الرابع والعشرين من ديسمبر 1951م حتى قام بتكليف السيد محمود أحمد المنتصر (الذي كان ومذاك يتولى رئاسة الحكومة الاتحادية المؤقتة منذ 29 مارس 1952) بتأليف أول حكومة ليبية، كان في مقدمة المهام الرئيسية التي قامت بها حكومة السيد المنتصر إجراء أول انتخابات تشريعية عامة في البلاد يوم 14 فبراير 1952م ( أي خلال أقل من شهرين على استقلال البلاد) وذلك في حدود المدة التي نصت على المادة رقم (205) من الدستور.

واستجابة لما نص عليه الدستور في المادة رقم (211) منه بضرورة أن يجتمع المجلس الأول في ميعاد لا يتجاوز العشرين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخابات، فقد عقد مجلس الأمة الليبي (النواب

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

والشيوخ) أول اجتماع له بمدينة بنغازي (العاصمة الشرقية) يوم 25 مارس 1952م وحضر الملك إدريس جلسة الافتتاح وألقى كلمة بالمناسبة ضمنها القسم التالي:

"أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها، وأن أبذل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال ليبيا والدفاع عن سلامة أراضيها".

وبالطبع فلم يكن أداء الملك لذلك القسم تزيداً وتفضلاً منه، بل كان استجابة لما نصت عليه المادة (209) من الدستور التي تضمنت ذلك.

ومن جهة أخرى فقد تعهد عام 1952م إصدار القوانين الأساسية للولايات الثلاث وذلك تطبيقاً للمادة رقم (177) من الدستور التي أوجبت أن: "يضع كل ولاية قانونها الأساسي على أن لا تتعارض أحكامه وأحكام هذا الدستور، ويتم وضع هذا القانون وإصداره في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الدستور".

ولما كان الدستور الليبي قد أحال على القانون تنظيم كثير من القضايا التي وردت أحكامها بشكل مجمل، فقد توالى إصدار التشريعات المطلوبة ومن ذلك:

- قانون اللغة العربية رقم (6) لسنة 1952م.
- قانون المحكمة العليا الاتحادية لسنة 1953م وتعديلاته.
- قانون نظام القضاء لسنة 1954م وتعديلاته (فضلاً على القانون المدني والقانون التجاري والقانون البحري وقانون العقوبات وقانوني الإجراءات المدنية والجنائية).
- الأمر الملكي بنظام توارث العرش لسنة 1953م وتعديلاته.
- المرسوم الملكي بقانون بشأن حالة الطوارئ (1955م).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

- المرسوم الملكي بشأن الأحكام العرفية (1955م).
- المرسوم الملكي بشأن تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات (1956م).
- قانون العمل لسنة 1957م.
- قانون المطبوعات رقم (11) لسنة 1959م وتعديلاته.

وكما هو معروف فقد أبرم النظام عددا من المعاهدات والاتفاقيات لأسباب سياسية ودفاعية وأمنية واقتصادية، مع كل من بريطانيا (1953) والولايات المتحدة الأمريكية (1954) وإيطاليا وفرنسا (1956) ومع الاتحاد السوفييتي (1963) ومع عدد كبير من الدول العربية، وبالطبع فقد جرت مناقشة وإقرار هذه المعاهدات والاتفاقيات من قبل مجلس النواب والشيوخ قبل أن يصادق عليها الملك وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (63) من الدستور.[318]

وهذا ما قام به الشعب الليبي في هذا النظام وبعد أن نال استقلاله التام قام بمبايعة الملك محمد إدريس السنوسي، لتكوين دولة ديمقراطية ملكية نظامها النيابي والتي تسمى بالمملكة الليبية،[319] وهذا النظام هو من أقرب الأنظمة السياسية التي مرت بها ليبيا في الحكم من ناحية أنه تشابه مع مبدأ الشورى في الإسلام ولبيان مدى تطبيق والتزام هذا النظام بمبدأ الشورى وذلك من خلال المطلبين الآتيين:-

(318) المقريف، محمد يوسف. 2008. *ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية*. مصر: دار الاستقلال. ط.1. مرجع سابق. ص.120-121.

(319) مقدمة دستور ليبيا الصادر من الجمعية الوطنية الليبية في 1951/10/07.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## المطلب الأول: مؤسسات الدولة السياسية المسئولة عن تطبيق نظام الشورى في نظام الحكم الملكي

إذا كانت الشورى على النحو الذي تم توضيحه في الفصل الأول من هذا البحث أنها حق جميع الأفراد في المشاركة في تقرير وإدارة الشؤون العامة لبلادهم، كفريضة شرعية واجبة على الكافة، وليست مجرد حق من حقوق الإنسان، وأن نتائجها تحوز حجة ملزمة في جميع ما تنتهي إليه من قرارات وأحكام.

حيث إن مجالس الشورى في الإسلام (أهل الشورى والاختيار) تختلف في طريقة تكوينها واختيار أعضائها عن المجالس الاستشارية في أنظمة الحكم الحديثة، فهي تكون إما عن طريق الانتخاب الطبيعي، أو عن طريق التعيين، أو عن طريق الانتخاب العام[320]، كما أن عضوية مجالس الشورى في الإسلام تتطلب صفات معينة يجب أن تتوفر في أعضائها كالأمانة، العدالة، العلم في شؤون الحكم،[321] صفة الشهود والتمتع بثقة الناس، فهي أن أهل الشورى هم أعلم الناس وأتقاهم، وهم الذين يستطيعون ممارسة السلطة بدراية وحكمة وزهد وتجرد، وهم يتقيدون في ذلك بقواعد الشريعة الإسلامية التي ارتضاها الشعب لنفسه ديناً ودستوراً، فينفذون أحكامها بفهم وعناية ولا يتخذون من القرارات والقواعد ما يخالفها، أو ينافي مقاصدها، وهم لا يقومون بمهمة تشريعية فحسب، بل يرجع إليهم الحكم في الدولة فيما يتعرض له من أمور سياسية أو ما استشكل عليه من أحكام لمناقشتها معهم والوصول فيها إلى الرأي، كما أنهم يتولون مراقبة الحاكم والمسئولين التنفيذيين.

(320) أسد. محمد. 1964. *منهاج الإسلام في الحكم*. بيروت: دار العلم للملايين. ترجمة منصور محمد ماضي. مرجع سابق. ص.90.

(321) بن قدامة. أبومحمد بن عبدالله. د ت. المغني. مصر: مكتبة الجمهورية العربية ومكتبات الكليات الأزهرية بمصر. مرجع سابق. ص.41-42.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ويقوم أهل الشورى في الإسلام بمهامهم الدستورية نيابة عن الشعب، وتكون صفتهم النيابية واضحة الأساس إذا تم اختيارهم بواسطة ذويهم أو زعمائهم، فهم يمثلون الشعب لأنهم لا يمارسون اختصاصاتهم المتصلة من شؤون الحكم لحسابهم، لأنها ليست شؤونهم الخاصة، وإنما يمارسونها نيابة عن صاحب هذه الشؤون وهو الشعب.

إن المؤسسات التي تعنى بتطبيق مبدأ الشورى في نظام الحكم الملكي والتي تكون بمثابة مجلس الشورى فيها هي (مجلس الأمة) والذي يتكون من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، فمجلس النواب حسب ما تنص عليه المادة رقم (100) من الدستور الليبي 1951، فهو يتألف من الأعضاء الذين تم انتخابهم بالاقتراع السري العام وبمقتضى أحكام قانون الانتخاب، وفيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس النواب فإن المادتين رقم (102,103) من الدستور الليبي فقد اشترطت في النائب هذه الشروط:

1- أن يكون حاملاً للجنسية الليبية.

2- أن يكون قد أتم الثلاثين من عمره.

3- أن لا يكون من أعضاء البيت المالك.

4- أن لا يكون اسمه مدرج بأحد جداول الانتخاب.

أما فيما يتعلق بسلطة مجلس الشورى في الإسلام فإن سلطته مقيدة بعدم خروجها على النصوص الإسلامية المقررة، فالسلطة والسيادة لله وحده سبحانه وتعالى، بحيث أن مجالات الشورى تكون مقيدة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

فيما لا نص فيه ويشمل جميع الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وجميع شؤون المجتمع التنظيمية وذلك في إطار القواعد الشرعية والمبادئ والقيم الحاكمة.[322]

أيضاً تكون الشورى فيما فيه نص ظني الدلالة، فدور الشورى هنا ترجيح رأي على رأي أو فهم على فهم بما يتفق مع مصالح الناس وبما لا يخرج عن الضوابط الأساسية وبما يحتمله الناس، كما أن يكون دور الشورى فيما فيه نص قطعي الدلالة بتحريم الربا والزنا وغيرها فإن الشورى تكون في اختيار الوسيلة المثلى لتطبيق الحكم الشرعي، فمثلاً الإسلام يحرم الزنا يقيناً، فما هي الوسائل المناسبة لحماية المجتمع من هذه الرذيلة، والإسلام أمر بالشورى والعدل فما هي الوسائل المناسبة لتطبيقها.

أما فيما يتعلق بسلطات مجلس الأمة (مجلسي الشيوخ والنواب) فيمكن القول بأن الدستور الليبي 1951 قد نص على اشتراك الملك ومجلس الأمة في تولي السلطة التشريعية،[323] حيث أن من اختصاصات الملك الدستورية كما ورد بيانها في الوثيقة الدستورية أنها كانت مقيدة بأحكام الدستور وخاضعة لرقابة المحكمة العليا الاتحادية، وبيان ذلك أن الملك بصفته رئيساً للدولة كان دوره يقتصر في مجال التشريع على التصديق على القوانين وإصدارها بعد سنها من مجلس الأمة، وإذا كان يملك الملك خلال فترة إصدار القوانين هي ثلاثون يوماً على الاعتراض عليها، وله أن يطلب من مجلس الأمة إعادة النظر فيها فإن ذلك لا يعني التدخل في عمل السلطة التشريعية التي تملك بحث مشروع القانون مرة أخرى وإقراره ثانية بموافقة ثلثي أعضاء المجلس، وفي هذه الحالة يتعين على الملك إصداره خلال ثلاثين يوماً، وإذا كان للملك في الأحوال الاستثنائية التي تتطلب اتخاذ تدابير مستعجلة ولم يكن مجلس الأمة في حالة انعقاده أن يصدر

---

(322) صديقي. محمد أختر سعيد. 1977. *إشكالية العلاقة بين الشورى والديمقراطية. ندوة الشورى والديمقراطية عنوان المحاضرة: دراسة حول الفوارق والنقاط المشتركة بين الديمقراطية الوضعية والشورى الإسلامية*. بنغازي: دار الكتب الوطنية. ط.1. ص.298.

(323) ليبيا. 1951. الدستور الليبي. الفصل الرابع: السلطات العامة. المادة رقم (41).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مراسيم لها قوة القوانين شريطة عدم مخالفتها للدستور، فإن هذه المراسيم ينبغي عرضها على مجلس الأمة في أول اجتماع له، فإذا لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون، وإذ كان للملك أن يعلن الأحكام العرفية وحالة الطوارئ فإنه ينبغي عليه عرضها على مجلس الأمة ليقرر استمرارها أو إلغاءها، وإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجب دعوة مجلس الأمة للاجتماع على وجه السرعة، وإذا كان الملك طبقاً للدستور هو رئيس السلطة التنفيذية فإنه لا يملك ممارستها مباشرة بنفسه، بل يقتصر دوره على تعيين رئيس الوزراء، أما الوزراء فيجرى تعيينهم من قبل الملك بناء على ما يعرضه رئيس الوزراء، وفي هذا الشأن نصت المادة (84) من الدستور على أن تناط بمجلس الوزراء إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، ولا تكون توقيعات الملك في شؤون الدولة نافذة إلا بعد التوقيع عليها من رئيس الوزراء والوزراء المختصون، ورئيس وأعضاء الوزارة مسئولون تجاه مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، وكل مسئول عن أعمال وزارته، مع الإشارة إلى أن مجلس الأمة هو المختص برسم السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة، فإذا انحرفت الحكومة في أداء مهامها حق لمجلس النواب سحب الثقة منها، ووجب عليها في هذه الحالة تقديم استقالتها.

يمكن القول بما تقدم أن مؤسسات النظام السياسي الملكي الذي أرسته الجمعية الوطنية الليبية في الدستور الليبي الصادر 07 أكتوبر سنة 1951 كان مؤسساته مقيدة بأحكام الدستور وخاضعة لرقابة القضاء من خلال المحكمة العليا الاتحادية.[324]

(324) المحكمة العليا الاتحادية هي المسئولة عن الرقابة القضائية لدستورية القوانين بموجب قانون المحكمة العليا الصادر في 1953/11/10م، ثم تم تقييد هذه الرقابة المطلقة بموجب نص المادة رقم (18) من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 1969/12/11م استناداً لأوامر العقيد القذافي والتي اعطت لمجلس قيادة الثورة الحق في اتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، دون أن يكون لأحد الحق الطعن في هذه التدابير أمام أي جهة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## المطلب الثاني: مدى التزام مؤسسات الدولة السياسية بالشورى في نظام الحكم الملكي

علمنا مسبقاً أن التزام الحاكم في الإسلام بمبدأ الشورى تطبيقاً لمبدأ الشورى بأخذ رأي أهل الشورى بالنسبة للمسائل ذات الأهمية، والتي تحتاج إلى المناقشة وتبادل الرأي والتمحيص يعتبر واجباً عليه، وذلك سواء يتعلق الأمر بوضع قاعدة عامة أو قانون، أم يتعلق باتخاذ قرار في شأن من الشؤون، كل ذلك بطبيعة الحال في إطار الأحكام العامة للشريعة السمحة التي تركت للناس إطاراً كافياً للاجتهاد ولاختيار الحلول الأسلم والمحققة لمصالح الأمة.[325]

ولما كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة بيان مضمون مبدأ الشورى في الإسلام ومدى الالتزام به في الحكم على صعيد التطبيق العملي من خلال مؤسسات نظم الحكم المختلفة التي شهدتها ليبيا، منذ أن أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، عليه سنتظهر مدى الالتزام بمبدأ الشورى في مرحلة النظام الملكي.

لم يكن لليبيين أي إسهام في شؤون الحكم في بلادهم إلا في مرحلة التحضير لاستقلال الدولة عشية إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (7) لسنة 1949 بشأن استقلال ليبيا، حيث أوجب هذا القرار التاريخي استشارة الشعب الليبي في المسائل الجوهرية المتعلقة بنظام الحكم في ليبيا كما وردت في الإعلام في وضع الدستور واختيار شكل الدولة على حيث أنها دولة موحدة أو اتحادية وشكلاً لحكم اختيار رئيس الدولة، حيث نص القرار المشار إليه سلفاً في الفقرة الثالثة منه على أن يوضع الدستور متضمناً بيان شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها بواسطة ممثلي السكان في برقة ومجلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون في هيئة جمعية وطنية، ولأجل مساعدة الشعب الليبي في الأقاليم الثلاثة في إنجاز هذه المهمة، عينت الأمم المتحدة مندوباً لها تم إيفاده إلى ليبيا بمساعدة مجلس استشاري مؤلف من عشرة

(325) الجابر. أمينة محمد بن يوسف. 1977. الشورى في الفكر والممارسة ، ندوة الشورى والديمقراطية عنوان المحاضرة: ضوابط الشورى في الإسلام. بنغازي: دار الكتب الوطنية. ط.1. ص 352.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أعضاء منهم ستة مندوبين من ستة دول ومندوب عن الجاليات الأجنبية يجري تعيينهم من قبل الأمم المتحدة بعد التشاور مع الجهات الإدارية وممثلي حكومات الدول الست وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات في المناطق المختلفة.

ولإنجاز هذه المهمة قام مندوب الأمم المتحدة (أدريان بلت)[326] يرافقه في ذلك أعضاء المجلس الاستشاري بجولات عديدة للمدن الليبية الكبرى والمناطق الهامة منها لاستطلاع آراء الناس ومعرفة رغباتهم فيما يخص الحكومة وطبيعة نظام الحكم فيه، كركائز أساسية من ركائز الدستور، وفي خاتمة جولاته قدم المندوب الأممي تقريراً هاماً انتهى فيه إلى النظام الفدرالي (الاتحادي)[327] هو أفضل الاختيارات والذي يتماشى مع تركيبة المجتمع الليبي السكانية والجغرافية، كما توصل إلى قناعة بأن يتم تشكيل الجمعية الوطنية على أساس التمثيل المتساوي للأقاليم الثلاثة وذلك لإصرار إقليمي برقة وفزان على عدم الموافقة على التمثيل النسبي في تكوين الجمعية الوطنية بحسب عدد السكان منعاً لتكوين دولة تكون فيها مقاليد السلطة مرتكزة في إقليم طرابلس باعتبارها أنها تضم حوالي ثلثي سكان ليبيا.

وبعد حسم تشكيل الدولة تم تشكيل اللجنة التحضيرية والمؤلفة من واحد وعشرين عضواً بواقع سبعة أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة وفق مبدأ التمثيل المتساوي.

وكان الغاية من وراء تشكيل هذه اللجنة هو التحضير لاختيار الجمعية العامة المؤلفة من ستين عضواً بواقع عشرين عضواً عن كل إقليم لأجل إعداد الدستور، وقد روعي في اختيارها التمثيل المتساوي للأقاليم، كما تم فويض الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي في اختيار ممثلي برقة، وتفويض السيد أحمد

(326) أدريان بلت: هو دبلوماسي هولندي قدير عمل ضمن كادر عصبة الأمم، ثم بعد ذلك في الجهاز الدائم لهيئة الأمم المتحدة، وهو يتقن اللغة الإنجليزية والفرنسية.

(327) يونس. منصور ميلاد. 2009. *القانون الدستوري والنظم السياسية*. ليبيا: دار الكتب الوطنية. الكتاب الأول النظرية العامة للدولة. ط.1. مرجع سابق. ص.236.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

سيف النصر في اختيار ممثلي فزان، وسماحة المفتي الشيخ محمد أبوالأسعاد العالم في اختيار ممثلي طرابلس، وشرعت الجمعية الوطنية في عقد سلسلة من الاجتماعات تركز النقاش فيها حول شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم فيها وانتهت في اجتماعها إلى إقرار النظام الاتحادي كنمط سياسي لتنظيم إدارة شؤون الأقاليم الثلاثة، وإقرار النظام الملكي[328] لشكل الحكم في دولة ليبيا المستقلة ومبايعة الأمير محمد إدريس السنوسي كأول ملك لهذه الدولة.

وفي إطار إنجاز مهمة الدستور قامت الجمعية الوطنية بتشكيل لجنة إعداد الدستور من ثمانية عشر عضواً روعي في اختيارهم الكفاءة والخبرة السياسية والقانونية، وبذلك تم إصدار الدستور حسب ما تم بيانه أعلاه، كما تلتزم مؤسسات الدولة المتمثلة في الملك ومجلس الأمة بما جاء به الدستور، ولا يجوز إصدار أي قرار أو قانون مخالف له، كما لا يجوز إصدار أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية.

وفي ضوء ما تقدم يتضح جلياً أن الدستور الملكي والمؤسسات التي تقوم عليها الدولة قد تم وضعه من قبل مندوبين عن الشعب بطريقة المشاورة والتوافق، فيمكن القول بأنه تهيأ للمواطن الليبي في ظل العهد الملكي نوع أو قدر لا بأس به من المشاركة السياسية وذلك من خلال الآتي:

1- عدم تبني النظام الملكي لأية أيديولوجية سياسية أو فكرية أو مذهبية خاصة جرى فرضها على المواطنين بالقوة أو بأية صورة من صور الترغيب التعسفي أو التحايل، وظلت الاختيارات السياسية وغيرها للنظام انعكاساً لما يدور في الشارع الليبي، وما يعبر عنه الرأي العام في البلاد، وفي ظل الغاية العامة التي حددها الدستور الليبي في مقدمته حيث نص على أن غاية الشعب الليبي ودولته هي "تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن

(328) يونس. منصور ميلاد. 2009. *القانون الدستوري والنظم السياسية*. ليبيا: دار الكتب الوطنية. الكتاب الأول النظرية العامة للدولة. ط.1. مرجع سابق. ص.26.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الوحدة القومية، وتصون الطمأنينة الداخلية، وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة، وتكفل إقامة العدالة، وتكفل مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام.

2- المحافظة على الحياة البرلمانية كما نص عليها الدستور، وعدم تعريضها للتعطيل طوال حقبة العهد الملكي، وإجراء الانتخابات التشريعية العامة خلال السنوات (1952، 1956، 1960، 1964، 1965) (فضلاً عن انتخابات موازية لها على مستوى الولايات الثلاث برقة وطرابلس وفزان لاختيار المجالس التشريعية بها حتى عام 1963 عندما جرى إلغاء النظام الاتحادي بالبلاد)، وقد جرى فض آخر دورة عادية لمجلس الأمة الليبي بموجب المرسوم الملكي المؤرخ في 3 مايو 1969م، وكان منتظراً أن تعقد الانتخابات العامةفي ربيع العام التالي 1970 على أبعد تقدير.

وإذا كان صحيحاً أن الناخبين كانوا يمارسون حقهم المشروع في هذه الانتخابات (وخاصة في الدواخل) على أساس قبلي أو عشائري، وأن الحكومة تدخلت خلال بعض الانتخابات العامة في نتائج بعض الدوائر لحساب مرشحيها (كما حدث في انتخابات عام 1964)، إلا أن ذلك لن يغير من الحقائق الأساسية التالية:

أ- إصرار النظام على إجراء هذه الانتخابات في مواعيدها وفقاً لما نص عليه الدستور وفي ظل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ب- أن حق الترشيح لعضوية البرلمان كان متاحاً لجميع الليبيين وفقاً للشروط التي حددها الدستور والقانون، ولا يغير من هذه الحقيقة وقوع بعض التجاوزات ( حيث جرى في انتخابات عام 1964 منع بعض المواطنين من التقدم كمرشحين عن بعض الدوائر)،

ج- أن حق الانتخاب (المشاركة في التصويت) كان متاحاً لجميع الليبيين على قدم المساواة، وقد أعطى التعديل الذي أدخل على الدستور في عام 1963م الحق للمرأة الليبية في المشاركة في العملية الانتخابية (كانت تلك الخطوة متقدمة بشكل كبير على ما كان يجري في معظم الدول العربية آنذاك).

د- ظلت ممارسة العملية الانتخابية تتم على درجة عالية من النزاهة، وكان من مظاهر ذلك:

- أن نتائج الانتخابات عام 1960م (اتحادية) (خلال حكومة السيد عبدالمجيد كعبار) أسفرت عن سقوط عدد من المرشحين المحسوبين على الحكومة ومن بينهم الوزراء.
- أن الملك إدريس لم يتردد في إلغاء نتائج انتخابات عام 1964م بسبب ما تناهى إلى علمه من قيام الحكومة بتزوير تلك النتائج.
- أن المرشحين غير الفائزين كانوا يملكون حق الاعتراض على نتائج الانتخابات أمام المحكمة العليا، وهو ما كان يحدث في أعقاب كل دورة من الدورات البرلمانية.
- أسفرت انتخابات (الاتحادية والولائية) في كل دورة من دوراتها عن اختيار عدد من الوجوه المعروفة بمعارضتها لسياسات الحكومة، وقد وصل عدد هؤلاء في بعض الأحيان إلى نحو 15 عضو برلماني من بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم 55 عضواً.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

هـ- كفلت لوائح البرلمان الليبي لأي مواطن ليبي حق التظلم أمامه، كما أوجبت على البرلمان النظر في هذه المظالم.

ومما لا شك فيه أن كافة هذه الحقائق والمظاهر المتعلقة بالحياة النيابية في ليبيا خلال العهد الملكي قد أتاحت للمواطن الليبي قدراً من المشاركة السياسية بمعنييها الواسع والمحدود قل نظيره على امتداد المنطقة العربية في تلك الحقبة، وليس هذا الأمر سوى تطبيق لمبدأ الشورى والالتزام به في بناء مؤسسات الدولة وفي طريقة عملها[329].

## المبحث الثاني: الشورى في نظام سلطة الشعب (النظام الجماهيري)

تعد الشورى في الإسلام إحدى أهم سمات المجتمع الإسلامي، ودعامة من الدعامات التي يرتكز عليها نظام الحكم فيه، وأحد الأحكام التي يلتزم المجتمع المسلم بتنفيذها وصولاً إلى الرأي الأنسب الذي يحقق مصالح الأمة، كما لم تقرر الشريعة الإسلامية أسلوباً محدداً للشورى، فلم يرد نص لا في القرآن ولا في السنة بذلك، إنما ترك لجماعة المسلمين يحرونها حسب الظروف والأحوال، وما بلغه المجتمع الإسلامي من درجات الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فكما تم توضيحه في المؤسسات التي سبق دراستها في نظام الحكم الملكي وكيفية تطبيقها لمبدأ الشورى فإن نظام سلطة الشعب اتخذ طابعاً مختلفاً كما جاء به فكر هذا النظام[330].

---

(329) المقريف. محمد يوسف. 2008. *ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية*. مصر: دار الاستقلال. ط.1. مرجع سابق ص.148-149.

(330) الشيباني. الصديق. 1977. تجارب معاصرة في ممارسة الشورى والديمقراطية. ندوة الشورى والديمقراطية. محاضرة بعنوان: هيكلية الشورى في النظام السياسي الليبي. ج.3. ص253.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## المطلب الأول: مؤسسات الدولة السياسية المسئولة عن تطبيق نظام الشورى في نظام سلطة الشعب

إن المؤسسات والأجهزة التي تم في إطارها اتخاذ القرار في أبعاده السياسية في هذا النظام تختلف اختلافاً كبيراً عما هو معروف في النظريات التي جاء بها هذا النظام وفيما يتم تطبيقه من خلال هذه المؤسسات، حيث يقول الكتاب الأخضر (أن الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف والدين)[331] وأن أي محاولة أخرى لإيجاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة، وأن المؤسسة السياسية في النظام الجماهيري هي مؤسسة شعبية يملكها ويديرها كل الناس، وأن الأساس الذي تقوم عليه الشورى هو المبدأ الديمقراطي المباشر أو السلطة الشعبية المباشرة حسب ما تم النص عليه في المادة الثالثة من إعلان سلطة الشعب،[332] وأن تكون هذه المؤسسات السياسية هدفها هو جمع أهل الشورى في حيز مكاني واحد، لغرض التشاور والنقاش واتخاذ القرار بشكل مباشر دون نيابة من أحد في هذا الشأن، بمعنى أن يجتمع أهل الشورى وهم أعضاء المؤتمرات الشعبية وفقاً للتصوير الوارد في الفقرة الأولى من الإعلان في المؤتمر الشعبي الأساسي بالنحو الذي تم بيانه في الفصل الثاني من هذا البحث، وهذه المؤسسة يتم إجراء الشورى فيها من خلال النقاش والتفاعل والمصارحة الوطنية والعلنية، بهدف الوصول إلى التوصيات اللازمة في كل القضايا والشؤون المحلية التي تخص أعضاء المؤتمر وفي الحدود الإدارية للمحلة، كما أن هذا النظام أنشأ مؤسسة هدفها الأساسي أن تكون ملتقى يجمع فيه التوصيات الواردة من المؤتمرات الأساسية في الشؤون العامة التي لا تخص مؤتمرات على حدة وإنما تهم الشعب الليبي بأسره، ويتم من خلالها إجراء الشورى على جميع التوصيات الواردة من المؤتمرات الأساسية الوصول إلى إصدار

---

(331) القذافي. معمر. 1977. *الكتاب الأخضر*. مرجع سابق ص32.

(332) المادة الثالثة من إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة في سبها 1977/03/02م. (السلطة الشعبية هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية الليبية).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

التشريعات والقرارات العامة في كل القضايا والشؤون العامة التي تم مناقشتها وإحالة التوصيات بشأنها إلى مؤتمر الشعب العام، وذلك حرصاً على بلورة الإرادة الشعبية في صورة تشريعات وقرارات عامة قابلة للتنفيذ من قبل اللجان الشعبية على مختلف مستوياتها، وهي الأدوات المكلفة بحسب ما تم سرده في الإعلان والتي تقوم بتنفيذ هذه القرارات.

وفيما يتعلق بسلطة هذه المؤسسات فإن في فكر هذا النظام وحسب ما ادعاه العقيد القذافي بأن النظام الجماهيري يرتكز على سلطة الشعب وحكمه لنفسه بإرادته دون وكيل أو نائب، وأن العقيد القذافي ليس رئيساً ولا زعيماً ولا ملكاً، وأنه غير مسئول عن ما يحدث في ليبيا لأنه ليس حاكماً ولا يملك أي منصب سياسي،[333] بل سلم السلطة للشعب الليبي متمثلة في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، وأنه مجرد قائد للثورة ومنظرها، وأنه تنازل تنازلاً تاماً لا رجعة فيه على السلطة التشريعية والتنفيذية للشعب الليبي الذي يمثلها بلجانه ومؤتمراته، ولم يحتفظ إلا بلقب قائد الثورة، وأمر الشعب أن ينتخب أعضاء اللجان والمؤتمرات الذين تم تزويدهم بتعليمات القائد لكي توافق عليها كأنها جاءت ثمرة من اختيارهم الحقيقي، غير أن الحقيقة المرة والواقع المؤلم هو أن قائد الثورة هو نفسه الحاكم المطلق الفعلي الوحيد للجماهيرية ولا يتم اتخاذ قرار كبير أم صغير دون علمه وموافقته بل إن أغلب القرارات لا تصدر إلا من عنده.

يمكن القول إن هذه المؤسسات التي تمثلت في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والتي من المفروض أنها التطبيق الفعلي للشورى ما هي إلا عبارة عن لعبة يحركها القائد من وراء ستار كيف ييسر له مزاولة السلطة والتحكم في الدولة الليبية ومصيرها وثرواتها دون رقابة أو مساءلة.

---

(333) قال معمر القذافي في ندوة أقيمت في شهر أبريل 1982 عن الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة في فكره (بأننا لم نأت حكاماً وإنما جئنا ثواراً فوجدنا عامل مساعد لتأكيد سلطة الشعب، لأننا ننتهي في الشعب ونؤكد سلطة الشعب ونسلم سلطتنا للشعب، وإمكانياتنا كلها للشعب لكي يصبح سيداً). طرابلس: منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. ص.10.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أما فيما يتعلق بشروط عضوية هذه المؤسسات فقد نصت المادة الثانية[334] من قانون المؤتمرات الشعبية على أن العضوية هي حق للمواطنين الليبيين الذين أتموا سن الثامنة عشر ميلادية، وكذلك يجوز للعرب التمتع بعضوية المؤتمرات بالشروط التي تحددها اللائحة العامة لهذا القانون، أي لا يوجد سوى شرطين لعضوية المؤتمر بكل ما يترتب عليها من نتائج:-

شرط المواطنة: القاعدة العامة في العمل السياسي جعل هذا الحق حكراً على المواطنين، وقد وضع القانون هذه القاعدة نصب عينيه فنص إلى أن العضوية حق للمواطنين الليبيين ذكوراً وإناثاً دون التفرقة بين الجنسين، غير أن الإضافة في هذا النص هي جواز منح حق العضوية للعرب وفق الشروط التي تنص عليها اللائحة العامة لهذا القانون وهي شروط تتعلق عادة بالإقامة والتحمل بالالتزامات الناجمة عن تطبيق القوانين.

شرط السن: نصت المادة الثانية على تمتع المواطنين بعضوية المؤتمر متى أتم سنهم الثامنة عشر، وقد وحد القانون الليبية بهذا النص سن المسئولية الجنائية وسن الرشد المدني مع سن المسئولية السياسية، فمتى أتم المواطن سن الثامنة عشر أصبح مسئولاً سياسياً ومدنياً وجنائياً.

## المطلب الثاني: مدى التزام مؤسسات الدولة السياسية بالشورى في نظام سلطة الشعب

لقد استمر هذا النظام بمؤسساته مدة طويلة من الزمن استغرقت أربعة عقود ونيف من الزمن، أي منذ اليوم الأول للانقلاب العسكري أو ما يسميه (الثورة)[335] من 1969/09/01 إلى 2011/02/17، حيث

(334) انظر تفاصيل شروط العضوية (إبراهيم أبوخزام وميلود المهذبي. 1997. *شرح القانون الدستوري الليبي*. مكتبة طرابلس.ط.1.مرجع سابق. ص348).

(335) الثورة هي حركة شعبية يقوم بها الشعب بقصد إحداث تغييرات في بنية النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، أي تغيير الأوضاع جذرياً، أما الانقلاب فهو حركة يقوم بها جماعة ذات نفوذ بهدف الإطاحة برجال الحكم والاستيلاء على السلطة، يتبع ...

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

شهدت ليبيا في هذه المرحلة شكلين من أشكال الحكم، النظام الجمهوري ونظام سلطة الشعب بمؤسساته المختلفة السابق ذكرها، لذلك نبين مدى الالتزام بتطبيق مبدأ الشورى في هذين النظامين.

## أولاً / في فترة نظام الحكم الجمهوري

في 1969/09/01م أعلن العسكريون الذين استولوا على مقاليد الحكم في ليبيا عن إسقاط النظام الملكي ومؤسساته الدستورية وهي مجلس الأمة بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والحكومة، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون الدولة من أحد عشر ضابطًا من أولئك الذين اشتركوا في عملية الانقلاب أطلق عليه اسم مجلس قيادة الثورة.

وفي 1969/12/11م أصدر المجلس إعلانًا دستوريًا مؤقتًا تم بموجبه إلغاء الدستور الصادر في 1951/10/07م، متضمنًا سبعًا وثلاثين مادة جعلت من ذلك المجلس السلطة العليا في الدولة وهو بهذه الصفة يمتلك السلطتين التشريعية والتنفيذية دون جواز الطعن أو التعقيب على القرارات والأوامر والقوانين التي يصدرها أمام أي جهة أخرى بما في ذلك المحكمة العليا، وبذلك يكون المجلس العسكري قد ضرب في مقتل الديمقراطية الدستورية الوليدة في ليبيا.[336]

وبيانه أن إسقاط نظام الحكم الملكي الذي ارتضاه الشعب بالشورى والتوافق كان عملاً غير مشروع، وهو بالتالي مناف لمبدأ الشورى، ولا يشفع في ذلك القول بأن نفرًا من الناس قد خرجوا مؤيدين لتلك الحركة العسكرية، فذلك الخروج لا يعبر عن إرادة الشعب، وبالتالي لا يضفي الشرعية على مجلس

---

وفي الغالب تكون هذه الجماعة منتمية إلى الجيش أو للحزب الحاكم أو لحزب كبير، لمزيد من التفاصيل حول الفروق بين الثورة والانقلاب راجع (الفروق بين الثورة والانقلاب) للمؤلف منصور ميلاد يونس في كتابه القانون الدستوري والنظم السياسية. مرجع سابق. ص 290.

(336) إعلان سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم الصادر عن مجلس قيادة الثورة، الجريدة الرسمية في 1969/09/24. مجموعة التشريعات الأساسية المتعلقة بسيادة الدولة والشعب، ص.8.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

عسكري لا يمثل الشعب، بل هو لا يمثل حتى قطاع الجيش الذي ينتمي إليه، وآية ذلك أنه بعد مضي سنة واحدة فقط من تاريخ الانقلاب حاولت مجموعة من ضباط الجيش منهم أعضاء في المجلس ذاته إسقاط ذلك المجلس، وهكذا صادر العسكريون مبدأ تداول السلطة المرتكز على مبدأ الشورى الذي تأسست عليه الدولة الليبية عشية استقلالها في 1951/12/24م.

وإذا كان وجود المجلس في حد ذاته فاقدًا للشرعية، فإن أعماله بحكم المنطق كانت فاقدة للشرعية أيضًا، فالباطل لا يلد إلا باطلاً، (وفاقد الشيء لا يعطيه).

وقد أدرك الانقلابيون هذه الحقيقة، لذلك ارتفعت أصوات البعض منهم بضرورة إعادة السلطة لصاحب الحق الأصيل فيها وهو الشعب، ولكن أغلبية أعضاء المجلس استمرت السلطة بما تغدقه على صاحبها من جاه ونفوذ، فقاموا بتحصين القرارات والتدابير التي يتخذها المجلس من الطعن عليها أمام أي جهة في الدولة بما في ذلك المحكمة العليا التي لا زالت تشكل ركائز السلطة القضائية.

وبالنظر إلى الخلافات الحادة التي نشبت بين أعضاء المجلس فقد شرع رئيس المجلس العقيد معمر القذافي في البحث عن أسلوب آخر في الحكم يتم من خلاله إلغاء دور مجلس قيادة الثورة والانفراد بالحكم، فأعلن في سنة 1973م، عن تعطيل القوانين وعن إحداث ثورة ضد البيروقراطية، فكان ذلك تمهيدًا للانتقال إلى ما يسمى بنظام سلطة الشعب.[337]

(337) إبراهيم أبوخزام وميلود المهذبي. 1997. *شرح القانون الدستوري الليبي*. مكتبة طرابلس العلمية العالمية. ط.1. مرجع سابق. ص247.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## ثانياً: فترة نظام سلطة الشعب

كان التمهيد للإعلان عن هذا النظام في 1977/03/02م، بنشر كتاب صغير للعقيد معمر القذافي بعنوان الكتاب الأخضر (النظرية العالمية الثالثة) خصص الفصل الأول منه في حل مشكلة أداة الحكم، والفصل الثاني للمشكل الاقتصادي، والفصل الثالث للمشكل الاجتماعي، وجرى الترويج لهذا الكتاب، وتم ترجمته لعديد اللغات الأجنبية زعمًا بأنه يقدم حلولاً جذرية للمشاكل التي تعاني منه المجتمعات الإنسانية في الحكم والاقتصاد والاجتماع، وقد تم عقد كثير من المؤتمرات والندوات التي تناولت المقولات النظرية التي يعتقد العقيد معمر القذافي أنها تضمن حلولاً جذرية لمشكلة أداة الحكم منها (لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان) و(الحزبية إجهاض للديمقراطية) و(من تحزب خان) و (لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل) و (المجالس النيابية إجهاض للديمقراطية)[338] الخ...

وادعى العقيد معمر القذافي بأن العالم يسير حكم شعبي، وأن الديمقراطية الحقيقية تعني حكم الشعب لنفسه مباشرة دون نيابة عنه، من خلال مؤتمرات شعبية تنور ولجان شعبية تنفذ، وأن الشعب هو الرقيب على نفسه، كما ادعى أيضًا أن الديمقراطية المباشرة كأسلوب في الحكم تجاوز حكم الفرد والقبيلة والطائفة والحزب، وأنها تجربة مختلفة عن تلك التي عرفتها أثينا القديمة عندما كان الشعب يجتمع في مكان واحد ليناقش شؤونه في شكل مؤتمر يضم فقط السادة أبناء المدن من البالغين والأحرار، فتلك في نظره كانت تجربة بدائية تقوم على التمييز الطبقي في حين أن التجربة التي يطرحها تجعل لكل المواطنين ذكورًا وإناثًا ممن بلغوا سن الثامنة عشر سنة حضور المؤتمرات والمشاركة في صنع القرارات وفي ممارسة السلطة دون نيابة عنهم من أحد.

---

(338) القذافي، معمر. 1977. مقولات من الفصل الأول من الكتاب الأخضر (حل المشكل الديمقراطي) مرجع سابق.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وفي مطلع سنة 1977م، دعا العقيد معمر القذافي بصفته (قائدًا للثورة) وليس بصفته رئيسًا لمجلس قيادة الثورة أفراد الشعب إلى تشكيل مؤتمرات شعبية في مختلف المدن والقرى والمناطق، للبدء في تطبيق هذه التجربة من خلال عناصر حركة اللجان الثورية واللجان الشعبية التي تم البدء في تشكيلها منذ سنة 1973م.

وفي 1977/3/2م[339] أصدر ما كان يسمى بمؤتمر الشعب العام (الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية) الإعلان عن قيام سلطة الشعب متضمنًا عدة بنود منها تغيير اسم الدولة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) وإقرار نظام حكم المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (الديمقراطية المباشرة)، كل ذلك كان دون ما يفيد صراحة إلغاء نظام الحكم الجمهوري السابق الذي كان يتولى فيه مجلس قيادة الثورة مقاليد الحكم في ليبيا استنادًا إلى الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 1969/12/11م.

كان الشعب في تلك الفترة بمطلق ممارسة السلطة التي انتزعت منه عشية الانقلاب العسكري في 1969/9/1م، وكان يحلم باسترجاعها من يد خاطفيها وهم الضباط الأحرار وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين سيطروا على كافة أجهزة الدولة وبمساعدة[340] لم تمض سوى سنوات قليلة على تطبيق هذا النظام حتى تبين لكثير من الناس أن هذه التجربة في الحكم ما هي مجرد خدعة أوجدها القذافي لإسقاط حكم مجلس قيادة الثورة والانفراد بالحكم من خلال حركة اللجان الثورية التي تضاعف عدد أعضائها واتسع مجال نفوذها في بضع سنوات، وانحسر بالمقابل شيئًا فشيئًا نفوذ أعضاء حركة الضباط الوحدويين

(339) الإعلان عن قيام سلطة الشعب. انظر مجموعة التشريعات الأساسية المتعلقة بسلطة الشعب وسيادة الدولة. ص28.

(340) (بل إن للدولة مؤسسات عديدة بنيت على مدار سنوات طويلة تزيد عن أربعة عقود، هذه المؤسسات سواء كانت الأمنية او المدنية يشوبها الكثير من أمراض المؤسسات في الدول العربية مثل الفساد الإداري والمالي والبطالة والرشوة والمحسوبية).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الأحرار، فلم يعد لهم دور في الحياة السياسية، بل إن العقيد القذافي كان يحرض بعض أعضاء اللجان الثورية على تقليص نفوذهم وتوجيه الإهانة لهم إمعانًا في إقصائهم من المشهد السياسي.

وقد تحقق له ذلك في بضع سنين، فصار العقيد معمر القذافي حاكمًا مطلقًا لليبيا، لا يحد من سلطاته دستور أو قانون، بل كانت أوامره وتوجيهاته تعلو القوانين، وقد تم تقنين ذلك في وثيقة صادرة عن مؤتمر الشعب العام تنص على أن تكون توجيهات قائد الثورة معمر القذافي واجبة وملزمة لكافة الجهات في الدولة، ومفاد ذلك أن ما يصدر عن مؤتمر الشعب العام كسلطة تشريعية لا بد وأن يكون مجسدًا أو متوافقًا مع تلك التعليمات والتوجيهات، وكذلك الأمر فيما يصدر عن اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) من قرارات في إدارة شؤون الدولة، وآية ذلك أن كثيرًا من القرارات التي صدرت عن المؤتمرات الشعبية سقطت في عاصفة السيادة والإهمال بسبب عدم رضا القذافي عنها، وتحققت بذلك مقولة الفيلسوف الفرنسي (بوسيه) (لا حيث يحكم الكل فلا أحد يحكم وحيث يملك الكل فلا أحد يملك).

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن هذه المرحلة من الحكم وفق نظام سلطة الشعب لمدة أربع وثلاثين سنة تقريبًا كانت على صعيد التطبيق العملي معاكسة للاتجاهات بل نظريًا ومتناقضة مع مبدأ الشورى، فلم يكن للشعب أي دور في الحياة السياسية سوى القبول بما يصدر عن مؤتمر الشعب العام من قوانين وقرارات، بل أن تلك التجربة كانت مؤسسة على انتقاض (خاطئ) قوامه أن الشعب بكامل فئاته قادر على سن القوانين ورسم السياسات العامة للدولة، وتنفيذها وحقيقة ما كان يجري فعلاً أن قلة من المواطنين كانت تشارك في تلك المؤتمرات خوفًا من المساءلة، أو طمعًا في تقلد منصب في الدولة، وكان بالمقابل حضور أعضاء حركة اللجان الثورية مكثفًا لصياغة التوصيات وفق التوجيهات الواردة إليها من رأس النظام.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

## المبحث الثالث: الشورى في نظام الحكم المؤقت الحالي

في 17 فبراير سنة 2011م، خرج الشعب الليبي في مظاهرات سلمية حاشدة مطالبة بإسقاط نظام سلطة الشعب وإقرار نظام حكم ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وبؤسس لدولة مدنية دستورية تقر مبدأ التعددية السياسية، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية فيها مصدر رئيسي للتشريع، لا مكان فيها للظلم والاستبداد والطغيان والاستغلال وحكم الفرد.

وفي 2011/8/3م أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إعلانًا دستوريًا ليكون أساسًا للحكم في المرحلة الانتقالية وإلى حين إصدار الدستور الدائم في استفتاء شعبي عام، وقد صدر هذا الإعلان الدستوري لتنظيم الحكم خلال فترتين متعاقبتين، حيث بدأت الفترة الأولى قد بدأت عند تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في نهاية شهر فبراير 2011م، وانتهت بانسحاب المؤتمر الوطني العام الذي يتولى مقاليد الحكم حاليًا في ليبيا.

معنى القول بأن المؤسسات السياسية للدولة في ليبيا في الفترة من 2011/02/17 وحتى 2012/07/07 هي المجلس الوطني الانتقالي، ثم قام المجلس بالتسليم للمؤتمر الوطني العام منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وهي التي تعتبر الممثل الشرعي الليبي الوحيد للشعب الليبي والذي سيتم توضيح تكوين ومهام هذه المؤسسات ومدى التزامها بتطبيق الشورى في عملها.

### المطلب الأول: مؤسسات الدولة السياسية المسئولة عن تطبيق الشورى في نظام الحكم الحالي

بعد انهيار مؤسسات نظام سلطة الشعب ورغبة الشعب الليبي في استعادة حقوقه تشكل في المرحلة المؤقتة الأولى المجلس الانتقالي لتسيير أمور الدولة باستلامه سلطة التشريع، وهو في تلك المرحلة السلطة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

العليا والوحيدة في ليبيا لحين إجراء الانتخابات بإنشاء المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة، وقد تم تشكيل هذا المجلس باختيار مجموعة من الأعضاء برئاسة وزير العدل السابق المنشق عن نظام القذافي، وسلطات هذا المجلس كانت مؤقتة لحين تشكيل المؤتمر الوطني العام.

أما فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني العام فهو يعتبر المؤسسة السياسية التي تمثل الدولة الليبية في المرحلة المؤقتة الثانية، وهو السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب وفقاً لأحكام القانون، ويتكون هذا المجلس من مائتي عضو وفق ما نص عليه الإعلان الدستوري، حيث يستمد المؤتمر الوطني العام شرعيته من الدستور المؤقت المعلن في 2011/08/03 والذي استمر العمل به في هذه المرحلة لحين إصدار الدستور الدائم للدولة.[341]

وتعتبر البادرة الأولى لتطبيق الشورى في مؤسسات الدولة الجديدة حينما قام المؤتمر الوطني العام بتشكيل لجنة لإعداد قانون الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، حيث تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بموجب القانون رقم(8) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام بتنظيم وإدارة العمليات الانتخابية والإشراف الكامل على جميع مراحلها، وتضع المفوضية ضوابط وآليات الترشيح ومواعيد تقديم المستندات التي تحددها وفق القواعد المقررة بقانون رقم (7) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور.[342]

---

(341) وفي هذا يقول الدكتور أحمد إبراهيم الفقيه في مقالته بعنوان: العودة إلى النظام الملكي التي نشرت في شبكة المعلومات الدولية في صحيفة العرب بتاريخ 2013/08/01. (العودة على دستور الاستقلال مع إضافة ما يحتاجه من تعديل يتوافق مع العصر والإبقاء على النظام الملكي، ولكن بتعديلات تضمن لنا ملك يملك ولا يحكم، فالحكم للشعب يمارسه عن طريق اختيار البرلمان وتأليف الوزارة، ويكون هذا الملك حكماً بين السلطات الشرعية والقضائية والتنفيذية، وحافظاً وحامياً للدستور، ويتطلع إليه الناس باعتباره رمز الوحدة والاستمرارية، والممثل لعدد من القيم النبيلة والتقاليد العريقة التي يعتز بها الشعب). http:/alarab.com.

(342) القانون رقم (7) و (8) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام، بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وإدارة العمليات الانتخابية. انظر شبكة المعلومات الدولية، الموقع الرسمي للمؤتمر الوطني العام.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وتعرف الهيئة التأسيسية (لجنة الستين) بأنها هي الهيئة التي تم انتخابها من الشعب لأجل صياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد، وهي تتألف من ستين عضواً تم تقسيمهم حسب الولايات الثلاث في ليبيا طرابلس وبرقة وفزان لكل ولاية عشرون عضواً ينتخبون وفقاً لأحكام قانون رقم (17) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام على غرار لجنة الستين التي شكلت في عام 1951 بعد الاستقلال مباشرة، ويحق لجميع الليبيين من الرجال والنساء ممن تتوفر فيهم شروط الأهلية القانونية ترشيح أنفسهم ويعتمد اختيار الهيئة التأسيسية على نظام الانتخاب الفردي، ويكون الفائز بالمقاعد من تحصل على أعلى عدد من الأصوات وعند التساوي في عدد الأصوات تجري القرعة بين المتساوين، ويناط بالهيئة صياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد وتتمتع في ذلك بالشخصية الاعتبارية للذمة المالية المستقلة، ويكون المقر الرسمي والقانوني لهذه الهيئة في مدينة البيضاء.[343]

وتم عرض استفتاء شعبي للدستور (وذلك من خلال مشاورة الشعب الليبي بجميع أطيافه وإبدائهم لأي مقترحات أو مطالب يجب أن تتضمنها وثيقة الدستور وذلك بإرسال العديد من الوفود عبر مناطق ومدن ليبيا (لجان التواصل) المنبثقة من الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور نفسها، وأن هذه اللجان من الشعب إلى الشعب وفي خدمة الشعب الليبي ولا سلطان عليها إلا لله سبحانه وتعالى.

وإلى حين اكتمال اللجنة من صياغة الدستور واستفتاء الشعب عليه من عدمه تشكل وحكم الدولة والذي من المتوقع أن يكون مع نهاية العام 2014-2015 م تدخل ليبيا مرحلة جديدة من نظام الحكم حسب المؤسسات السياسية الدائمة لتنظيم السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

(343) الموقع الرسمي للمؤتمر الوطني العام. http://gnc.gov.ly/

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## المطلب الثاني: مدى التزام مؤسسات الدولة السياسية بالشورى في نظام الحكم المؤقت

سبقت الإشارة إلى أن المادة (30)[344] من الإعلان الدستوري المؤقت قد رسمت الخطوات التي ينبغي على المجلس الوطني الانتقالي اتخاذها لبلوغ المرحلة الانتقالية الثانية وهي:

إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

الدعوة لانتخاب المؤتمر الوطني العام.

وقد نصت على وجوب انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال 240 يومًا من إعلان التحرير.

وبما أن إعلان التحرير قد تم في 2011/10/23م، فقد تحدد موعد إجراء الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام يوم 2012/7/7م، وفق القانون الذي حددها القانون الخاص لانتخاب المؤتمر، والتي كان من أهمها تحديد نسبة مشاركة المرأة بستة عشر مقعدًا من مجموع المقاعد البالغ عددها 120 مقعدًا للمستقلين، وثمانون مقعدًا للأحزاب والتكتلات السياسية، وسمح لإجراء الانتخابات العامة حملة دعائية للمرشحين أوضح فيها كل مرشح مستقل كل حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات برنامجه الانتخابي وتصوراته المستقبلية في بناء الدولة.

---

(344) حلقة نقاش حول الدستور الليبي المرتقب، كلية القانون والعلوم السياسية غريان، 2013/08/28. شبكة المعلومات الدولية، الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الليبية، عنوان الحلقة (الدستور الليبي المرتقب بين مطرقة الإعلان الدستوري وسندان المؤتمر الوطني) شارك فيها د. علي عليفة الذويب والدكتور منصور ميلاد يونس (أساتذة القانون الدستوري في الجامعات الليبية) تناولت هذه الحلقة عدة محاور منها المادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاتها، كما تطرقت إلى مدى التزام المؤتمر الوطني بخارطة الطريق المنصوص عليها في الإعلان الدستوري، والرقابة على دستورية القوانين في ظل الإعلان الدستوري المؤقت، والصعوبات التي قد يواجهها واضعي الدستور الليبي المرتقب. http://www.lana-news.ly/ara

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

وقد جرت تلك الانتخابات في الموعد المحدد لها دون تسجيل أي حادث أمني، وكانت نسبة المشاركة فيها عالية جدًا وصلت إلى ما يقارب 80%، وأفرزت الانتخابات ثلاث كتل في المؤتمر الوطني العام هي بحسب العدد كتلة المستقلين، وكتلة تحالف القوى الوطنية، وكتلة حزب العدالة والبناء.

وترأس الجلسة الأولى للمؤتمر أكبر الأعضاء سنًا، وتساعده في إدارة الجلسة مقرر الجلسة وهي أصغر الأعضاء سنًا وفق ما تنص عليه المادة (30) من الإعلان الدستوري، كما تم خلال تلك الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر ونائبيه بالاقتراع السري المباشر بالأغلبية النسبية، وقام رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق بتسليم مهامه لرئيس المؤتمر الوطني المنتخب إيذانًا بالبدء في المرحلة الانتقالية الثانية التي ينبغي خلالها إعداد مشروع الدستور الدائم، 345 واستفتاء الشعب عليه، وإجراءات الانتخابات العامة البرلمانية والرئاسية، ليتم من بعد ذلك اختيار الحكومة الدائمة.

وفي ضوء أحكام الإعلان الدستوري المؤقت، فإن المهمة الأساسية الموكلة للمؤتمر الوطني والحكومة الانتقالية المؤقتة هي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لإعداد دستور دائم للدولة والإشراف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال الفترة المرسومة في حدود المادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت، إلا أن التجاذبات السياسية بين الكتل المختلفة داخل المؤتمر، وظهور حالة من عدم الاستقرار الأمني عاقت حركة المؤتمر والحكومة، بالإضافة إلى انشغال المؤتمر بقضايا أخرى جانبية تخرج عن حدود المهام الدستورية المسندة إليه، وذلك على حساب المهام الرئيسية التي كان ينبغي عليه إنجازها في

(345) وفي هذا عقدت محاضرة بعنوان: ملامح الدستور الليبي الجديد، 2013/04/02، شبكة المعلومات الدولية، الموقع الرسمي لجامعة سرت، ألقاها الدكتور منصور ميلاد يونس حيث قدم فيها (تعريف الدستور وحول رؤيته للدستور الجديد والذي يرتبط بأربعة مصادر أساسية في كيفية تكوين الدستور الليبي والمتمثلة في أن يكون واضحاً بحيث لا يكون غامضاً ويكون مكتوباً ومعلوماً وينشر في وسائل الإعلام، وأن يكون الدستور موجزاً ومختصراً وأن يلقى قبولاً عاماً وأن يكون توافقياً ويلقى رضا الناس، ويحمي الطبقات الضعيفة في الدولة. /http://www.su.edu.ly

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

موعدها، وبالتالي يمكن القول بأن المرحلة الانتقالية الحالية يمكن أن تتجاوز السقف الزمني المحدد لها في الإعلان الدستوري المؤقت.

أما عن الالتزام بمبدأ الشورى في تشكيل المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة، فيمكن القول بأن الشعب الليبي قد أقدم بحماس منقطع النظير على المشاركة فيها، وضرب مثالاً رائعًا في تمسكه بالديمقراطية رغم حداثة التجربة بالنسبة إليه بصرف النظر عن النتائج التي ترتبت عن هذه الانتخابات من حيث ظهور كتل سياسية متنافسة دون أن يكون لإحداها أغلبية المقاعد في المؤتمر، الأمر الذي عاق أعمال المؤتمر، وأدى بالضرورة إلى خيبة آمال الناخبين في المؤتمر والحكومة معًا.

ورغم الإخفاقات التي يعاني منها المؤتمر والحكومة، فإن المواطن الليبي لا زال يحدوه الأمل في خروج ليبيا من أزمتها الحالية بعد إصدار الدستور الدائم للبلاد، والوصول إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حرة، السيادة فيها للشعب ويمارس فيها حقوقه السياسية وفق مبدأ الشورى المقرر شرعًا وقانونًا، كما أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع[346] ولا يجوز لأي جهة إصدار أي قانون بالمخالفة لذلك.

(346) مقالة بعنوان: الثوابت الوطنية ودستور ليبيا المرتقب، 2013/05/02 للدكتور الكوني اعبودة، شبكة المعلومات الدولية، صفحة أخبار ليل ونهار، تعرض فيها لمعنى الثوابت الوطنية في ليبيا ومصادرها وصناعة الدستور في ليبيا سيراعى في تحديده هوية الدولة الليبية (الدين واللغة والجغرافيا) وتكريس الطبيعة الإسلامية في الدستور، وما هو نطاق الطبيعة الإسلامية حيث ما درج عليه الخطاب الدستوري العربي هو الاكتفاء بعبارة أن الإسلام دين الدولة، بذلك يفهم على أنه مجرد ترضية عامة للمشاعر وتعبير عن الانتماء للدولة، وهو في ليبيا لا يعني شيئاً لعدم وجود أقليات غير مسلمة، وأن ما ينتظره الشعب الليبي في الدستور هو مكانة الشريعة وعلاقتها بالمعاملات الخاصة. http://www.twsela.com/

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين مبدأ الشورى والنظام السياسي في ليبيا

### أولاً: أوجه التشابه

1- أن الشورى حق وواجب للمسلمين يتاب عليها صاحبها حاكماً كان أو محكوماً، وأن القيام بها امتثال لأوامر الله سبحانه وتعالي، وبالمقابل أن المشاركة في الحياة السياسية في الأنظمة السياسية المتعاقبة على ليبيا سواء كان في النظام الملكي أو نظام سلطة الشعب أو النظام الحالي المؤقت هو حق وواجب من خلال ما تم النص عليه في المادة (11) من الدستور الملكي 1951م، والمادة الثانية من قانون رقم (20) لسنة 1991م بشأن تعزيز الحرية، والمادة رقم واحد من الإعلان الدستوري المؤقت الصادر من المجلس الانتقالي بتاريخ 2011/08/03.

2- إن الشورى في الإسلام مقيدة بما لايوجد فيه نص وبالوقوف على الرأي الحقيقي للأمة، وتحري المصلحة العامة للمسلمين، وبالمقابل فإن أنظمة الحكم في ليبيا مقيدة بالدستور كما في النظام الملكي والنظام المؤقت الحالي، أما نظام سلطة الشعب فهو مقيد بما جاءت به الوثائق والتشريعات المتعلقة بسلطة الشعب وسيادة الدولة.

3- وجود مجلس للشورى أو ما يسمى مجلس الأمة بمجلسيه (النواب والشيوخ) في النظام النيابي الملكي والمؤتمرات الشعبية في النظام الجماهيري والمؤتمر الوطني العام في المرحلة المؤقتة الانتقالية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

إذا كان الإسلام في ميادين الحكم يطالب دائماً بالرجوع إلى القاعدة الشعبية لممارسة الشورى تطبيقاً لقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ فإن ترجمة ذلك في عصرنا الحاضر إنما تكون بتكوين برلمان منتخب من الشعب ويمثله تمثيلاً صادقاً.[347]

بذلك لا بد من وجود مجلس نيابي (برلمان) أمر تستوجبه الشريعة الإسلامية وركن من أركان النظام الإسلامي الذي جعل الشورى قاعدة وأساساً من أسس النظام السياسي، ومجلس الشورى يمثل في عضويته صفوة القوم والعلماء والحكماء، وهو الذي يباشر الوظائف الفعلية للبرلمان في شؤون الحكم باعتبار أن الشورى ملزمة للحاكم، ويقوم أعضاء هذا المجلس بتقديم الشورى الفنية وفقاً لاختصاصاتهم المختلفة.[348]

ومجلس النواب يتكون من زعماء الناس ونوابهم الذين يختارونهم كتعبير عن مصالحهم ويرجع إليهم في بعض الأمور التي تمس حقوق الناس، ويكون ذلك عن طريق الانتخاب المباشر منهم.[349]

ويرجع أسباب وجود هذا المجلس إلى أن كل أمر يختص بسياسة الدولة والتشريع لا يمكن أن يطرح على الناس ليبثوا فيه، بل لا بد من جماعة تمثل الأمة، وتعبر عن إرادتها، وتتوافر فيهم صفات خاصة تؤهلهم لأداء هذه المهمة، كما أن الأمة لا تستطيع بمجموعها ممارسة اختصاصات مجلس الشورى حيث تتطلب هذه الاختصاصات كفاءة عالية وخبرة تامة ومعرفة دقيقة، وهذه الصفات لا تتوفر في عموم الناس، كما

---

(347) الفنجري. أحمد شوقي. 1990. كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية. مصر: الهيئة العامة للكتاب. د.ط. ص.207.

(348) الباز. داوود. 1998. الشورى والديمقراطية النيابية. مصر: دار النهضة العربية. د.ط. ص.123.

(349) ماجد راغب الحلو. 1997. " الشورى والديمقراطية الغربية". ورقة عمل. ندوة حول الشورى والديمقراطية. جامعة الأزهر الشريف. مايو.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

أن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتم على الأمة انتخاب هذه المجلس كي يقوم بالإرشاد والسهر على تحقيق مصالح الناس.[350]

وكما سبق القول في الفصل الأول من هذا البحث أن هذا المجلس يتكون من أهل الحل والعقد وهم العلماء والرؤساء الذين يرجع الناس إليهم في الحاجات والمصالح العامة (نائب البرلمان أو مجلس الشورى والذي يمثل الشعب بأكمله ويرعى مصالح الناخبين).[351]

أما مجلس الشورى أو المجلس الذي يمثل الأمة بالمقابل في النظام السياسي الليبي (النظام النيابي الملكي) فيعتبر مجلس الأمة بمجلسيه (مجلس النواب والشيوخ) حيث لا يمكن تصور قيام نظام الحكم النيابي الملكي في ليبيا دون تشكيل هذين المجلسين، والذي تم تشكيلهما بالانتخاب من قبل الشعب وأن تكون الأغلبية في تكوين المجلسين والأعضاء المنتخبين على الأعضاء المعينين من قبل الملك في البرلمان.[352]

كما تعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية في النظام الجماهيري بمثابة مجالس شورى تختلف اختلافاً كبيراً عن مجالس الشورى المتعارف عليها في النظام الإسلامي، فهي تشمل كافة أفراد المجتمع ممن يتمتع بالأهلية القانونية، حيث يقول الكتاب الأخضر بأن المؤتمرات الشعبية هي الأداة التشريعية والتي تحل محل الأدوات التشريعية المعروفة في العالم الآخر وهي المجالس النيابية بمختلف تسمياتها كمجلس النواب ومجلس الشعب أو المجلس الوطني أو مجلس الشورى ...إلخ من المسميات التي تصف السلطة التشريعية التي يطلق عليها مصطلح البرلمان بصرف النظر عن مسماه الوطني الدقيق.[353]

---

(350) البدوي. إسماعيل. 1994. *مبدأ الشورى في الشريعة الإسلامية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط.1. ص.58.

(351) انظر مصادر الشورى في هذا البحث. ص.16.

(352) انظر مؤسسات الدولة السياسية المسئولة عن تطبيق نظام الشورى في هذا البحث. ص.97.

(353) انظر السلطة التشريعية في نظام سلطة الشعب (المؤتمرات الشعبية- تنظيمها ومهامها) في هذا البحث. ص.113.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أما فيما يتعلق بمرحلة الحكم الانتقالية الحالية فيعتبر المؤتمر الوطني العام والذي تم اختياره عن طريق الانتخاب من كل أبناء الشعب الليبي وفق القانون الخاص بالانتخاب يعتبر بمثابة مجلس الشورى، حيث تم فيه مناقشة كافة الأمور السياسية والشرعية والتي تمر بها ليبيا في الوقت الحالي.

4- أعضاء مجلس الشورى (أهل الشورى) يمثلون الأمة الإسلامية وبالمقابل أعضاء البرلمان في نظام الحكم الملكي وأعضاء مؤتمر الشعب العام في نظام سلطة الشعب وأعضاء المؤتمر الوطني العام في النظام السياسي الحالي في ليبيا يمثلون الشعب الذي قام بانتخابهم.

5- يحق لمجلس الشورى مراقبة الحاكم وتقويم اعوجاجه وعزله إن جار أو ظلم أو خرج على أحكام الشرع أو تعنت في مواجهة مجلس الشورى، وهذا ما يمارسه مجلس النواب في نظام الحكم الملكي والمؤتمر الوطني العام إزاء الحكومة في نظام الحكم الانتقالي المؤقت.

6- إن نظام الشورى في الإسلام لا يرفض الانتخاب لأنه لم يحدد الطريقة التي يتم بها اختيار أعضاء الشورى أو أهل الشورى في الإسلام بطريقة معينة أو محددة، وترك أمر اختيارهم حسب شكل ونظام الدولة الإسلامية.[354]

وباعتبار أن الانتخاب هو أحد الوسائل في اختيار الأعضاء الممثلين عن الشعب فيما يتعلق بالنظام النيابي الملكي في انتخاب أعضاء مجلس الأمة، وفي اختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام، فإنه يمكن القول أن نظام الانتخاب هو الوسيلة المثلى لاختيار أهل الشورى، وهو ما يمليه العقل في ظل الواقع القائم، فليس الانتخاب محظور شرعاً ولا يتعارض مع أهداف النظام الإسلامي وما تقتضيه المصلحة، ولكن بشرط أن يجرى الانتخاب في حرية تامة بعيداً عن الغرض والهوى والتزييف والتزوير.[355]

---

(354) انظر الانتخابات كوسيلة لتعيين أهل الشورى في هذا البحث. ص. 54.

(355) زيدان. عبدالكريم. 1987. أصول الدعوة. د.م. مؤسسة الرسالة. مكتبة القدس. ط.2. ص.225.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

كما يسمح للفرد أن يمارس حق التصويت بحرية، فلا يخاف من الحاكم ولا يتأثر لعوامل الضغط أو الإكراه التي تجعله يغير من رأيه، بل الشجاعة هي أساس ممارسة حقه في التصويت.[356]

لذلك لابد لنا من إعمال المبدأ العام وترك التفاصيل حسب ظروف كل شعب، وهذا ما حدث بالفعل في اختيار أعضاء مجلس الأمة والذي تم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحر (نظام الحكم النيابي الملكي) كما أنه ومنذ ذلك الوقت 1949 إلى أن قام الشعب الليبي وفق القانون رقم 17 لسنة 2013 باختيار أعضاء لجنة إعداد الدستور (لجنة الستين)، حيث أن الهدف من الانتخاب هنا أن يكون أهل الشورى من كفاءات الأمة والمعبرين الحقيقيين عنها وعن إرادتها، وأي نظام بديل للانتخاب في وجة نظري لا بد أن يكون محققاً لهذه الأغراض، فإن بان لنا قصور أي نظام آخر لاختيار أهل الشورى وأعضائها فلن يكون بديلاً سليماً عن نظام الانتخاب، وهذا ما جاء توضيحه في تفسير قول الله تعالى ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾[357] حيث إن المخاطب لهذه الآية جماعة المؤمنين كافة، فهم المكلفون في انتخاب أمة تقوم بهذه القضية، وأن يكون لكل فرد منهم إرادة عمل في إيجادها ومراقبة سيرها، وبحب الاستطاعة، ولإقامة هذه الأمة فرض عين يجب على كل مكلف أن يشترك فيه مع الآخرين، فإذا كان تكوين أهل الحل والعقد فرض عين على كل مكلف فإن هذا لن يتأتى القيام به إلا عن طريق الانتخاب.[358]

7- أما فيما يتعلق بالأحزاب وتشكيلها في النظام الجماهيري 1969 فقد رفض النظام تشكيل الأحزاب السياسية واعتبرها جريمة وخيانة عظمى ووضع قانون خاص في التعامل هذه

---

(356) الباز. داوود. 1998. الشورى والديمقراطية النيابية. مصر: دار النهضة العربية. د.ط. مرجع سابق. ص.146.

(357) القرآن. آل عمران 104:3.

(358) عبده. الإمام محمد. 1324هـ، *تفسير المنار*. بيروت: دار الفكر. د.ط. ج.5. ص. 44 وما بعدها.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الحركات والتنظيمات وسبل مواجهتها، حيث أنه في معتقد هذا النظام يستخدم التصعيد لأمانة المؤتمرات الشعبية أو اللجان الشعبية باعتبارهما من آليات ممارسة السلطة ففي فكر هذا النظام يعتبر التصعيد مختلفاً عن الانتخاب من حيث الهدف ومن حيث الطبيعة.[359]

فمن حيث الهدف فإن الانتخاب يعني الإنابة والتنازل عن السلطة وتمليكها لشخص منتخب، بينما في التصعيد تظل السلطة بيد الشعب ولا ينوب المصعد عن جماهير المؤتمرات الشعبية، ولا يملك من السلطة أكثر مما يملكها كل فرد من أفراد هذه الجماهير.[360]

وبذلك فإن التصعيد هو مجرد تنظيم إجرائي يتم بموجبه اختيار من تقتنع الجماهير الشعبية بقدراته على تحمل المسؤولية في خدمتها.

أما من حيث الطبيعة فإن المعيار الشخصي هو الغالب على عملية الانتخاب من حيث الانتماء الحزبي أو الأسري أو القبلي أو الطبقي للشخص المراد انتخابه، في حي لا اعتبار في التصعيد لمثل هذه الانتماءات، حيث إن المعيار الموضوعي في التصعيد هو الذي يعتد به في اختيار الشخص الملائم لخدمة الجماهير الشعبية.

ففي التصعيد يقدم من يرغب في تصعيد نفسه أو من تدفع به الجماهير لهذه المهمة معلومات عن قدراته أو مؤهلاته، فتبادر الجماهير مباشرة باختيار من تقتنع بإمكانياته في تقديم كل ما يخدم مصلحة الجماهير، وبإمكان الجماهير المجتمعة لإجراء عملية التصعيد أن تطعن مباشرة في أي شخص يتقدم للتصعيد عندما لا تجد فيه المقومات المؤهلة للتصعيد.

---

(359) الزائدي. محمد فرج. 1997. *مذكرات في النظم السياسية*. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة. ط.2. مرجع سابق. ص. 450.

(360) الدوري. طه. 2002. *القانون الدستوري والنظم السياسية*. منشورات الجامعة المفتوحة. ط.1. مرجع سابق. ص.350.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أما إذا ما نظرنا إلى الواقع فإن معظم الجماهير التي يتم تصعيدها هي إما أن تكون من مكتب الاتصال باللجان الثورية أو بتزكية من قبل نظام معمر القذافي، وفي كثير من الأحيان كانوا يفتقرون للمؤهلات العلمية والشهادات العليا، أما فيما يتعلق بعملية التصعيد في مؤتمر الشعب العام وتغيير رئيس الوزراء والوزراء فيتم كل ذلك صورياً لأن الأسماء تأتي بتوجيهات من قبل القذافي.

**ثانياً: أوجه الاختلاف**

1- إن مصدر الشورى في الإسلام يعود إلى أركان أساسية لا يستقيم الحكم والشورى إلا بها، وهي كتاب الله عز وجل والسنة النبوية المطهرة وإجماع الصحابة.[361]

فكما سبق القول فإن الشورى ذكرت في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم وأنزلت سورة كاملة باسمها، حيث أن جل الآيات القرآنية الكريمة أوضحت بأن الشورى مقوم أساسي من مقومات الشخصية الإيمانية الحقة، وأنها صفة لازمة للفرد المسلم لا يكتمل إيمانه إلا بها، وهي فريضة شرعية واجبة على الحاكم والمحكوم، فعلى الحاكم أن يستشير في أمور الحكم والإدارة والسياسة والتشريع وكل ما يتعلق بمصالح الأفراد، وعلى المحكومين أن يشيروا على الحكام بما يرونه في هذه المسائل سواء استشارهم الحكام أم لم يستشيروهم.[362]

كما زخرت الأمثلة المسبقة عن الأدلة من السيرة النبوية الشريفة في الأقوال والأفعال فقد بين لنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن الهدى والرشاد لا يتوافر في أمر معروض بالمشاورة إلا من خلال المشاورة، ولا بد لنا أن نتعلم من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ونتأدب بأدبه، كما نرى أن الشورى ليست نصوص

(361) انظر مصادر الشورى في هذا البحث. ص.16.

(362) عتيق. نزار أحمد. 2008م. *مبدأ الشورى، قواعده، ضماناته*. بيروت: دار الوفاء للطباعة والنشر. ط.1. مرجع سابق. ص.27.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

فحسب ولكنها ممارسة منهج عمل وحكم مارسه الخلفاء الراشدون والصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، كما سبق توضيح ذلك في الفصل الأول من هذا البحث.[363]

أما مصدر الشورى في النظام السياسي الليبي فإن الشريعة الإسلامية تعتبر المصدر الأساسي للدستور في فترة الحكم الملكي الذي بدوره ينص في المادة رقم (5) على أن الشريعة الإسلامية وأحكام الشريعة هي المطبقة في الوجه الذي تبين مسبقاً.

وهنا يعتبر الدستور وثيقة وضعية متغيرة بتغيير الزمان والوقت ابتداءاً من دستور الاستقلال 1951 وانتهاءاً بالإعلان الدستوري المؤقت 2011، وغيره من المواثيق والإعلانات التي جاء بها نظام معمر القذافي 1969، لحين إصدار الدستور الدائم للدولة الليبية والذي بدوره لن يخالف ما تم التعارف عليه من النص في ديباجته أن الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم هما المصدر الأول للدستور وأن أحكامه ومواده لا بد أن تكون غير مخالفة لهما.

2- من حيث شروط ومواصفات أعضاء مجلس الشورى في الإسلام (أهل الشورى) فلها شروط ضرورية ومعينة حيث يمكن القول بأن الرأي الراجح لمعظم الفقهاء أن شروط أهل الشورى تتلخص في ثلاثة خصال:

الخصلة الأولى وهي العقل التام والتجربة السابقة حيث ينبغي أن يكون المستشار عاقلاً مجرباً ويجب على رئيس الدولة أن يختار للشورى ذوي العقول الكاملة وأصحاب التجارب

(363) انظر تعيين أهل الشورى في هذا البحث. ص.46.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

السابقة وأرباب الاختصاص وأهل الخبرة استناداً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم حين سأله رجل: يا رسول الله ما الحزم؟ أن تشاور ذا الرأي ثم تطيعه[364].

لأن المستشار يستطيع أن يوازن بعقله بين الآراء ويختار الرأي الراجح وبكثرة تجاربه يكون متأنياً ومترويا في الأمور،[365] وينبغي أن يكثر رئيس الدولة من استشارة ذوي الألباب لاسيما في الأمر الجليل، فقل ما أن يضل عن الجماعة رأي ويذهب عنهم الصواب لأن إرسال الخواطر الثاقبة وإجالة الأفكار الصادقة لا يعزب عنها ممكن ولا يخفى عنها بجائز[366].

أما الخصلة الثانية فهي الدين والتقوى وانعدام الغرض والهوى، ينبغي أن يكون المستشار عاقلاً وعابداً حيث يقول الحسن البصري (ما كمل دين امرئ ما لم يكمل عقله).[367] فيجب على رئيس الدولة أن يشاور من يثق بدينه وخبرته وحذقه ونصيحته ووعيه وثقافته.[368]

أما فيما يتعلق بالخصلة الثالثة فهي النصح والمودة وسلامة الفكر، حيث يجب على رئيس الدولة أن يختار لاستشارته من كان ناضجاً ودوداً فإنه بالنضج والمودة تكون فكرته صادقة،

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

(364) الحديث: خالد بن معاذ. أبوداوود. كتاب السنن الكبرى للبيهقي. حيدر أباد: مجلس دائرة المعارف العمانية. ج10. ط.1. ص.112.

(365) بابللي. محمود. 1968. *الشورى في الإسلام*. دار الإرشاد للنشر. د.ط. ص.73.

(366) الماوردي. الحسن. 1985. *أدب الدنيا والدين*. د.م. ط.4. ص.276.

(367) القرطبي. أبودعبدالله محمد الأنصاري. 1967. *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتاب العربي. ط.3. ج.4. ص.251.

(368) البدوي. إسماعيل. 1994. *مبدأ الشورى في الشريعة الإسلامية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط.1. مرجع سابق ص.81.

ويكون نظره ثاقباً ورأيه ممحصاً خالصاً لوجه الله تعالى وبعيداً عن الأهواء والأغراض والأحزاب.[369]

في حالة توافرت هذه الخصال في إنسان كان أهلاً للمشاورة ومعداً للرأي، فينبغي على رئيس الدولة أن يستشيره، وأن لا يعدل عن استشارته اعتماداً على ما يظنه في نفسه من مقدرة على إبداء الآراء الحسنة، وعلى ما يحسه في نفسه من حكمة وروية وإعمال فكره.[370]

أما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في أهل الشورى المتمثلة في أعضاء المجالس النيابية في النظام النيابي الملكي وأعضاء المؤتمرات الشعبية وأعضاء المؤتمر الوطني العام فإنها تعد مغايرة لما جاء آنفاً، حيث جل الشروط التي سبق التحدث عنها[371] اختصرت في الأهلية القانونية (السن القانونية لممارسة الواجبات السياسية).

يمكن القول هنا أن معظم أعضاء مجلس الأمة في فترة نظام الحكم النيابي الملكي كانوا من رجال القانون وذوي الخبرة السياسية ومن ذوي السيرة الحسنة بين الناس ومن أعيان المدن الليبية، أما ما يتعلق بأعضاء المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام فقد كان من أهم شروط اختيارهم أن يكونوا مؤمنين بالفكر الأخضر وموالين للنظام، أما بالنسبة لأعضاء المؤتمر الوطني العام فقد تم اختيارهم بنظام الانتخاب فمعظمهم كانوا أناساً ذوي خبرة ومن أعيان المناطق إلا أن دخولهم في الأحزاب السياسية الغير منظمة بقانون جعل عمل معظمهم مجرد أداة تحركها أحزابهم التي انتموا إليها مؤخراً بعد انتخابهم كأعضاء مستقلين الأمر الذي أدى إلى خلل في فترة عملهم بالمؤتمر الوطني العام.

---

(369) متولي. عبدالحميد. 1966. القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية. منشأة المعارف. ط.4. ص.11-12.

(370) الماوردي. الحسن. 1985. *أدب الدنيا والدين*. د.م. ط.4. مرجع سابق. ص.275.

(371) انظر الشروط الواجب توافرها في أهل الشورى ص.96

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

3- من حيث مبدأ سيادة سلطة الأمة، حيث تكون السيادة في النظام الإسلامي (الشورى) قائمة على الحكم لله وحده ﴿إن الحكم إلا لله﴾[372] ، له الأمر وله الحكم من قبل ومن بعد، أما السلطة فهي بيد الله يؤتيها لمن يشاء ﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء﴾[373] ومن نصبوا حكاماً على المسلمين إنما يمارسون سلطة التنفيذ لأحكام الله سبحانه وتعالى، وتحقيق مصالح الرعية، وأمور دينهم ودنياهم، أما في النظام السياسي في مختلف أنظمة الحكم المتعاقبة على ليبيا فإن السلطة والسيادة كانت إما للشعب في النظام الملكي والنظام المؤقت الحالي أو أن السلطة والسيادة للقذافي في النظام الجماهيري.

4- من حيث شروط ومواصفات أعضاء مجلس الشورى في الإسلام ( أهل الشورى) فلها شروط ضرورية ومعينة، فيما أن أنظمة الحكم السياسية المتعاقبة على ليبيا قد تشرط شروطاً شكلية لا تصل إلى رتبة الشروط الواجب توافرها في أهل الشورى.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

(372) القرآن. يوسف 40:12.

(373) القرآن. آل عمران 26:3.

# الخاتمة

في ختام هذه الدراسة العلمية حول مبدأ الشورى في الإسلام والنظام السياسي في ليبيا والتي تم فيها دراسة مبدأ الشورى في الإسلام في الفصل الأول منه وبيان مصادره وحكمه ومدى إلزاميته، وتعيين أهل الشورى فيه، كما تم دراسة مبدأ الشورى في النظام السياسي الليبي في الفصل الثاني من هذا البحث من خلال دراسة تطبيقية والتعرض باختصار للتاريخ السياسي في ليبيا قبل الاستقلال، والنظام السياسي في ليبيا بعد الاستقلال 1951م، كما تم دراسة النظام السياسي في ظل نظام سلطة الشعب، وأخيراً النظام السياسي في ليبيا في المراحل الانتقالية الحالية، كما تم في الفصل الثالث منه دراسة المقارنة بين مبدأ الشورى في الإسلام والنظام السياسي حسب أنظمة الحكم المتعاقبة على ليبيا بعد الاستقلال والمتمثلة في النظام الملكي (1951–1969) والنظام الجماهيري (سلطة الشعب) (1969–2011) والنظام المؤقت القائم حالياً (17 فبراير 2011 وحتى الآن) من خلال بيان المؤسسات التي تعمل على تطبيق مبدأ الشورى ومدى التزام هذه المؤسسات بالتطبيق الفعلي للشورى، وبعد هذه الدراسة المقارنة بفضل الله تعالى ومنه وكرمه وتوفيقه، توصلت الباحثة في نهاية هذه الرحلة والجولة العلمية الشاقة الممتعة إلى أهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها دراستها وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: النتائج:**

تكشّف للباحثة من خلال هذه الدراسة حول مبدأ الشورى في الإسلام والنظام السياسي في ليبيا أن مبدأ الشورى مبدأ أصولي من مبادئ الشريعة الإسلامية، وأنه كان ولا يزال يثير الجدل بين الفقهاء وعلماء السياسة على الصعيدين الفقهي والنظري، وذلك لأنه نظام خاص تتميز به الدولة الإسلامية لا تصل المسميات والنظريات الحديثة للتطابق والتوافق معه، وأن الإسلام قرر مبدأ الشورى ولم يضع له

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

نظاماً معيناً لتطبيقه، وترك ذلك لظروف الزمان والمكان، دلالة على صلاحية الإسلام لتطبيق الشورى في كل زمان وعصر حين ترك الأمر لاجتهاد أصحاب الأمر من خلال بيان أفضل صيغة لممارسة الشورى في أنظمة الحكم في تجربة النظام الملكي النيابي أو النظام الجماهيري وصولاً للمرحلة الانتقالية الحالية في الحكم، وتبين للباحثة ان النظام النيابي هو أقرب الأنظمة لروح الشورى والأكثر ملاءمة مع الظروف السياسية التي تمر بها ليبيا حالياً، ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

**أولاً:** تبرز أهمية الشورى كنظام للحكم والدولة الإسلامية الأصيلة لأنها منهج حياتي إلهي يفرض التكامل والتوازن بين حرية الفرد وسلطات الجماعة، وهذا النظام يوجب حماية حقوق الإنسان وحرياته ويحمي تضامن الجماعة وسلطاتها، بذلك جعلت الشورى خلافة الفرد والأمة متلازمين كلاً منهما يسمو على خلافة الحكام ويسبقها، ويجعلهم خاضعين للجماعة في ممارسة السلطات نيابة عنهم، وهي نيابة متفرعة عن الشورى وتابعة لها، وصحة الفرع تتوقف على صحة الأصل الذي بني عليه وانطلق منه، كما أن ممارسة الشورى في المجتمعات المعاصرة تعني الإقرار للمواطن بحقوقه السياسية والمدنية.

**ثانيًا:** إن الشورى مبدأ شرعي يستمد وجوده وإلزاميته من القرآن الكريم، وقوته نابعة من أنه نظام وصفه الله عز وجل للأمة الإسلامية، فهو مبدأ متجذر في نفوس الأفراد وفي كيان المجتمع، حيث إن التزام الأفراد والجماعات والحكام به ناتج عن كونه نظامًا خاضعًا لسيادة الشريعة لا عن نص في الدستور أو شرط من شروط البيعة أو قانون وضعي قابل للإلغاء أو التعديل.

**ثالثًا:** إنَّ وجوده مستمد من مصادر الشريعة الإلهية المستقلة عن إرادة الحكام والتي تحمينا من نفوذهم وقوانينهم ودساتيرهم المعرضة للإلغاء والتغيير وفق رؤيتهم للأشياء وتبعًا لمصالحهم الذاتية، وأنها تحول دون هيمنة القوانين الوضعية التي يفرضها الحكام على هواهم ولا يتقيدون فيها بأصول الشريعة المستمدة من مصادرها السماوية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

**رابعًا:** الشورى باعتبارها الصفة الثالثة للمجتمع الإسلامي بعد الإيمان والصلاة، وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على أنها تلي مرتبة أكبر العبادات وهي الصلاة، والمجتمع الذي ينكر ذلك أو يهمله يعتبر أنه مقصر في الالتزام بإحدى العبادات.

**خامساً:** إن مجرد إقرار مبدأ الشورى كشريعة للمجتمع بالوصف الذي تقدم في ظل نظام الحكم الملكي من خلال النص عليه في الدستور الليبي 1951م، وإعلان الدستور المؤقت للحكومة المؤقتة حالياً يعني ذلك أن هذه الدولة تخلف شرع الله وتحكمه وتسير كل أمورها طبقاً لموافقة الشرع الحنيف، أي أن السياسة التي تتبعها تكون سياسة شرعية ولا يكون ذلك إلا بالتطبيق الفعلي لهذه السياسة وعدم مخالفتها بإصدار قوانين تخالف ذلك.

**سادساً:** إن نظام الحكم الملكي يستمد سلطته من الدستور ويكون مقيداً به، أما في نظام الشورى فإن صاحب السلطة والسيادة هو الله سبحانه وتعالى وتكون الشورى فيما لا نص فيه فقط، وأن سلطة من ينفذون الشورى في الإسلام ونصبوا حكاماً على المسلمين إنما يمارسون سلطة التنفيذ لأحكام الله سبحانه وتعالى ولتحقيق مصالح الرعية.

**سابعاً:** إن نظام حكم سلطة الشعب ما هو إلا نظام صوري وبقي حبراً على ورق حين امتلك العقيد القذافي السلطة المطلقة بيده لا يحد منها لا دستور ولا قانون، بل كانت أوامره وتوصياته تعلو القوانين وأن كل ما يصدر عن المؤسسات التشريعية لهذا النظام لا بد أن توافق تعليماته وتوجيهاته.

**ثامناً:** إن النظام الملكي كان نظاماً دستورياً بكل ما تحويه الكلمة من معنى، وهو أقرب نظام من الأنظمة التي مرت على ليبيا مشابهة بنظام الشورى في الإسلام، ولكن تنفيذه كان يحتاج إلى إدارة حديثة تشرف على الانتخابات الحرة وتراعي الحريات وحقوق الإنسان وحفظ التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية دون تدخل من الملك الذي كان من المفروض أن يملك ولا يحكم، ولكن بعد عدة سنوات من

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ذلك وضع كل السلطات في يده وتم حل الأحزاب السياسية، حيث لم يعد للشعب منصات شعبية يبدي فيها رأيه في حكم البلاد، وأصبحت الانتخابات على أساس فردي وقبلي ومساومات بين النواب والحكومة، ولم يعد للدستور احترامه الأول والملزم لجميع الأطراف، العامل الذي أدى لضعف هذا النظام وسهولة الانقلاب عليه.

**تاسعاً:** إن الشعب الليبي التزم بتطبيق الشورى في انتخاب واختيار وتشكيل المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة الحالية، ورغم الإخفاقات التي يتعرض لها المؤتمر والحكومة فإن الأمل لا زال يحذو الشعب الليبي للخروج من أزمته والوصول لبناء دولة ديمقراطية تكون فيها مؤسسات سياسية دائمة، ويشكل فيها نظام حكم للدولة يستمد شرعيته من الشريعة الإسلامية ويمارس فيها الشعب حقوقه السياسية وفق مبدأ الشورى المقرر شرعاً وقانوناً.

**عاشراً:** إن تطبيق مبدأ الشورى في الحكم من شأنه أن يجنب الأمم والشعوب ويلات الصراع على السلطة، فهو إذن وسيلة ناجحة لمنع الخلاف والفتنة التي تعد أشد من القتل.

**ثانيًا التوصيات:**

بعد الدراسة والتحليل العلمي والعملي لموضوع الشورى في الإسلام والنظام السياسي في ليبيا يوصي الباحث بعدة توصيات من شأنها إلزام الشورى، حيث عدت الشورى قاعدة كبرى في الحكم والإمارة وعلاقة الحاكم بالمحكومين، فالشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين وأهل التخصص في فنون العلوم فعزله واجب وهذا ما لا خلاف فيه، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. اتباع كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والعمل صفاً واحداً لتطبيق نظام الحكم في الإسلام بشتى مبادئه بما يكفل للمجتمع عدم الشقاق والتفرقة بين المسلمين.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

2. تطبيق قواعد الشورى كما كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين مع الأخذ بالتطور العلمي والتكنولوجي دون تفريط في الأسس والمبادئ والأهداف.

3. أوصي المشرع الليبي بوضع آلية معينة لاختار أعضاء مجلس النواب وفق شروط موضوعية يتطلبها النظام الإسلامي وذلك بالانتخاب من الشعب حسب الوضع الحالي في البلاد.

4. تفعيل مبدأ الشورى في النظام السياسي الدائم المتبع في ليبيا بحيث يكون الدستور الدائم للدولة الليبية مستمد من الشريعة الإسلامية، وأن تكون كل مواده موافقة للشرع.

5. مشاركة الشعب في إنشاء الدستور وذلك من خلال استفتاء شعبي رجالاً ونساءً، وأن يكون الدستور محققاً لرغباتهم ومطالبهم.

6. تكوين مؤسسات أو مجالس مختصة بالشورى يناقش ويبدي فيها الشعب آراءه ومقترحاته، وتكون هذه المجالس (مجالس الشورى) لها حق الإشارة والاجتهاد.

7. يوصي المشرع الليبي بضرورة الالتزام بمبدأ الشورى في الدستور الدائم كمبدأ أصولي من مبادئ الحكم ينبغي الالتزام به في كافة شئون الدولة.

**والحمد لله الذي بيده تتم الصالحات**

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA